جَـــزْمُ الفِعْـلِ الـمُضَـارِعِ

كلية العلوم الاسلامية / قسم اللغة العربية - المرحلة الرابعة
العام الدراسي ٢٠٢١-٢٠٢٢

مادة (النحو)

أستاذ المادة
أ.د.علي حلو الحواس

*الجزم في اللغة هو القطع،والشيء المجزوم هو المقطوع،وقد ظهر هذا المعنى في اصطلاح النحاة حينما تكلموا على (جزم الفعل المضارع)،فالفعل المجزوم هو المقطوع عن الرفع.

علامات جزم الفعل المضارع:

يُجْزَمُ الفعل المضارع إذا سُبِق بأداة جازمة،وتتعدَّد علامات جزمه بحسب نوعه،فإذا كان صحيح الآخر،كقولنا: (لم يَدْرُسْ)،فإنَّه يُجْزَم بالسكون،وإذا كان مُعتلَّ الآخر،كقولنا: (لم يسعَ)،فإنَّه يُجْزَمُ بحذف حرف العلة (الألف،أو الواو،أو الياء)،وإذا كان من الأفعال الخمسة،كقولنا: (لم يدرسوا)،فإنَّه يُجْزَمُ بحذف النون.

فإنْ دخلت على الفعل المضارع أداة جزم،ولكنّه لحقته نونا النسوة أو التوكيد بنوعيها (الثقيلة أو الخفيفة)،فإنَّه في هذه الحالة لا يُجْزَم،وإنما يكون مبنيًّا على السكون اذا اتصلت به نون النسوة،كقوله تعالى:

((وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ))

ببناء الفعل المضارع (وليضربْن) على السكون وهو ليس مجزوما. ويكون مبنيًّا على الفتح اذا اتصلت به نون التوكيد،كقوله تعالى:

((لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ))

ببناء الفعل المضارع (تحسبَنَّ) على الفتح.

*وتختصُّ الأدوات الجازمة بالدخول على الفعل المضارع،وتُقسم على قسمين،أحدهما:ما يجزم فعلا واحدا،والآخر: ما يجزم فعلين:

القسم الأول: ما يجزم فعلا واحدا: وهي الأدوات التي تجزم فعلا مضارعا واحدا،وهي كلها حروف،تُفيد النفي أو الطلب،فما يفيد النفي اثنتان،هما (لم) و (لـمَّا)،وما يفيد الطلب اثنتان أيضا،هما (لام الأمر أو الدعاء)،و (لا في النهي والدعاء).

* **(لم):** وهي حرف نفي وجزم وقلب،فهي حرف نفي؛لأنَّها تحوّل الجملة المثبتة الى منفية،وجزم؛لأنَّها تجزم الفعل المضارع،وقلب؛لأنَّها تقلب زمن الفعل المضارع من الحال أو الاستقبال الى الماضي،كقوله تعالى:((الَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا))، فالفعلان (يُسرفوا و يَقتروا) مجزومان بحذف النون؛لأنَّهما من الأفعال الخمسة.

وقد تُسْبَقُ (لم) بهمزة الاستفهام،كقوله تعالى: ((أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ))،ولا يتغير من حكمها شيءٌ.

* **(لَـمَّا):** وهي مثل (لم) حرف نفي وجزم وقلب،ولكنَّ النفي بها يستمرُّ الى زمن التكلم،بخلاف (لم)،كقوله تعالى: ((وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ))، وإذا دخلت (لَـمَّا) على فعل ماضٍ أو جملة اسمية فهي ظرف زمان بمعنى (حين)،وليست جازمة،كقوله تعالى: ((فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ)).

* (لام الأمر أو الدعاء): وهي التي يُطْلَب بها القيام بالفعل،تختصُّ بالدخول على الأفعال المضارعة،فتجزمها،فإذا كان الطلب صادرا من أعلى الى أدنى،فهي تدلُّ على الأمر،كقوله تعالى:

((ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ))

بجزم الفعلين (ليَقْضُوا و ليُوْفُوا) بحذف النون؛لأنَّهما مسبوقان بلام الامر،وهو طلب صادر من أعلى الى أدنى. وإنْ كان الطلب صادرا من أدنى الى أعلى،فهي تدلُّ على الدعاء،كقوله تعالى:

((وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَاكِثُونَ))

بجزم الفعل (ليقضِ) بحذف حرف العلّة؛لأنَّه مسبوق بلام الدعاء،وهو طلب صادر من أدنى الى أعلى. وإنْ تساوت جهتا الطلب،فهي تدلُّ على الالتماس،كقولك لزميلك: (لِتُساعدْني).

هذه اللام تختلف عن لام التعليل الذي تكلَّمنا عليها في موضوع نصب الفعل المضارع،فاللام الاولى تدلُّ على الطلب وهي جازمة للفعل المضارع،أمَّا الثانية فهي تدلُّ على التعليل وهي ناصبة للفعل المضارع،كقوله تعالى:

((وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ وَلَكِنْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا))

فاللام التي سبقت الفعل المضارع (يقضي) هي لام التعليل؛لذلك نُصِبَ الفعل المضارع بعدها.

* (لا التي تفيد النهي أو الدعاء): وهي التي يُطْلَب بها الكفُّ عن الفعل وتركه،تختصُّ بالدخول على الأفعال المضارعة،فتجزمها،وهي كأختها (لام الأمر)،تنقسم على ثلاثة أقسام،فإذا كان الطلب صادرا من أعلى الى أدنى،فهي تدلُّ على النهي،كقوله تعالى:

((لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ))

بجزم الفعل (تحزنْ) بالسكون؛لأنَّه مسبوق بـ (لا الناهية)،وهو طلب صادر من أعلى الى أدنى.
وإنْ كان الطلب صادرا من أدنى الى أعلى،فهي تدلُّ على الدعاء،كقوله تعالى:

((رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا))

بجزم الفعل (تؤاخذْنا) بالسكون؛لأنَّه مسبوق بـ (لا الدعائية)،وهو طلب صادر من أدنى الى أعلى. وإنْ تساوت جهتا الطلب،فهي تدلُّ على الالتماس،كقولك لأخيك: (لا تزجرِ السائلَ).

القسم الثاني: ما يجزم فعلين: وهي الأدوات التي تجزم فعلين،وتُسمَّى (أدوات الشرط)؛لأنَّها تفيد تعليق الأمر على أمر آخر،وهذا الاسلوب يُطلق عليه (أسلوب الشرط)،أو الجزاء على حدِّ تعبير عدد من النحاة،ويُسمَّى الفعل الاول (فعل الشرط)،والثاني (جوابه).وقد سُمِّي الثاني جوابا؛لأنَّه متوقّف على فعل الشرط،ويُسمَّى أيضا جزاءً؛لأنَّه جزاءٌ لفعل الشرط.

هذا يعني أنَّ الجملة الشرطية تتكون من ثلاثة أركان،هي:أداة الشرط (وهي الأدوات الجازمة لفعلين)،وفعل الشرط (وهو الفعل الاول)،وجواب الشرط (وهو الفعل الثاني).كقوله تعالى:

((إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللَّهُ))

فهذه الآية جملة شرطية مؤلفة من أداة شرط،وهي (إنْ) الجازمة لفعلين،هما فعل الشرط (تخفوا)،وجوابه (يعلمْه).

هذه الأدوات عددها إحدى عشرة أداةً،هي: (إنْ،إذما،مَنْ،ما،مهما،متى،أيَّان،أين،أنَّى،حيثما،أيّ)،وهي كلُّها أسماء عدا (إنْ و إذْما)،فإنَّهما حرفان.أمَّا الأسماء فإنَّها مبنية لها محلٌّ من الإعراب،إلاّ (أيّ) فهي مُعربة.

تتفق هذه الأدوات في أنَّها لا تدخل على اسم،وإنما هي مُختصَّة بالدخول على الفعل،وهي تخلّص زمن فعلي الشرط وجوابه للمستقبل،مهما كانت صيغتاهما؛إذ إنَّ صيغتيهما قد تختلف وليس بالضرورة أنْ يكونا مضارعين،وهذا ما سنتناوله فيما بعد.

أولا : الحـــروف:

١- (إنْ): وهـي مـن أدوات الشـرط الـتي تجـزم فعلـين مضـارعين،أحدهما فعـل الشرط،والثاني جواب الشرط أو جزاؤه،وهي حرف لا محلَّ له من الاعراب،تُسمَّى (أُمُّ الباب)،لأنَّها أكثر أدوات الشرط استعمالا،ومن أمثلتها قوله تعالى:

((وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ))

بجزم الفعلين المضارعين (تُبدوا)؛لأنَّه فعل الشرط،و(يُحاسبكم)؛لأنَّه جواب الشرط وجزاؤه.

٢- (إذْمـا): وهـي مـن أدوات الشـرط الـتي تجـزم فعلـين مضـارعين،أحدهما فعـل الشرط،والثاني جواب الشرط وجزاؤه،وهي بمعنى (إنْ)،كقولنا: (إذْما تدرسْ تنجحْ)،وقد ذكر ابن عقيل شاهدا على استعمالها شرطية بهذا المعنى،وهو قول الشاعر:

وَإنَّك إذْما تأتِ ما أنتَ آمرٌ بهِ تُلْفِ مَنْ إيَّاهُ تأمُرُ آتِيَا

وقد جزمت فعلين أحدهما (تأتِ) وهو فعل الشرط،والثاني (تُلفِ) وهو جواب الشرط وجزاؤه.

ثانيا : الأسماء:

أسماء الشرط في العربية الـمُتَّفق عليها تسعة،وهي كلُّها مبنيَّة عدا (أيّ) فإنَّها مُعربة،وتُعرَب هذه الأسماء بحسب موقعها من الجملة وما يتطلبه الفعل بعدها.

١- (مَنْ): وهي من أسماءالشرط التي تجزم فعلين مضارعين،أحدهما فعل الشرط،والثاني جواب الشرط أو جزاؤه،وهي اسم باتفاق النحاة،تُسْتَعمل في الغالب مع العاقل،كقوله تعالى:

((مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ))

وردت (مَنْ) في هذه الآية الكريمة اسم شرط جازم لفعلين مبنيّ على السكون في محلّ رفع مبتدأ؛لأنَّ الفعل بعدها مُتعدٍّ استوفى مفعوله،وهو (يعملْ) فعل الشرط،أمَّا (يُجْزَ) فهو جوابه،وهما مجزومان.

٢- (ما): وهي مثل أختها (مَنْ)،ولكنَّها تُسْتَعمل في الغالب مع غير العاقل،كقوله تعالى:

((وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ))

وردت (ما) في هذه الآية الكريمة اسم شارط جازم لفعلين مبنيٌّ على السكون في محلِّ نصب مفعول به مُقدَّم للفعل (تفعلوا)؛لأنَّه لم يستوفِ مفعوله،وهو فعل الشرط مجزوم،أمَّا جوابه فهو (يعلمْه).

٣- (مهما): وهي اسم شرط جازم لفعلين،كقوله تعالى:((وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ))، وردت (مهما) في هذه الآية الكريمة اسم شرط جازما مبنيًّا على السكون في محلِّ نصب مفعول به،و(تأتِنا) فعل الشرط مجزوم بحذف حرف العلة،أمَّا جواب الشرط فقد جاء جملة اسمية (فما نحن لك بمؤمنين)،وسنفصّل القول في أنواع الجواب لاحقا.

٤- (متى): وهي اسم شرط جازم لفعلين،وُضع في أصله للزمان المجرد،فإذا تضمَّن مع الظرفية معنى الشرط جَزَمَ،فهو ظرف زمان جازم،ومن أمثلته قول الشاعر:

متى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضوء نارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَها خَيْرُ مَوْقِدِ

محلُّ الشاهد هو استعمال (متى) اسم شرط جازم لفعلين،أولهما (تأتِهِ) وهو فعل الشرط،والثاني (تَجِدْ) وهو جواب الشرط وجزاؤه،وهو مبنيٌّ على السكون في محلِّ نصب على الظرفية.

٥- (أيَّان): وهي مثل أختها (متى)،ظرف زمان،فإذا تضمنت معنى الشرط جَزَمَتْ،ومن أمثلتها قول الشاعر:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تأْمَنْ غَيْرَنا وإذا لَمْ تُدْرِكِ الأمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

محلُّ الشاهد هو استعمال (أيَّان) اسم شرط جازم لفعلين،أولهما (نُؤْمِنْك) وهو فعل الشرط،والثاني (تأمنْ) وهو جواب الشرط وجزاؤه،وهو مبنيٌّ على الفتح في محلِّ نصب على الظرفية.

٦- (أين): وهي اسم شرط جازم لفعلين،وُضع في أصله للمكان المجرد،فإذا تضمَّن مع الظرفية معنى الشرط جَزَمَ،فهو ظرف مكان جازم،وقد تلحقها (ما) الزائدة،كقوله تعالى:((أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ)) وردت (أينما) في الآية الكريمة اسم شرط دالا على المكان،جازما لفعلين،الأول (يُوجِّهْهُ) وهو فعل الشرط،والثاني (يأتِ) وهو جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بحذف حرف العلة.أمَّا (ما) فهي زائدة.

٧- (أنَّى): وهي مثل (أين)،اسم شرط مبنيٌّ على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية،وهو جازم لفعلين،كقول الشاعر:

خَليلَيَّ أَنَّى تَأتِيانِيَ تأتِيَا أَخًا غَيْرَ ما يُرضيكما لا يُحَاوِلُ

٨- (حيثما): وهي مثل (أين)،اسم شرط مبنيٌّ على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية،وهو جازم لفعلين،كقول الشاعر:

حَيْثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لك الله نَجاحًا في غابرِ الأزْمَانِ

٩- (أيّ): وهي اسم شرط جازم لفعلين،ملازم للإضافة،مُعْرَبٌ دون أسماء الشرط،يصلح للمعاني الأربعة المذكورة آنفا،فيكون للعاقل أو لغيره،وللزمان،أوللمكان،تبعا للمضاف اليه في ذلك كله،فمثالها للعاقل: (أيُّ إنسانٍ يستقمْ تأتلفْ حوله الناسُ)،ومثالها لغير العاقل: (أيَّ عَمَلٍ صالحٍ تُمارسْ أُمارس نظيرَه)،وللزمان: (أيَّ يومٍ تُسافرْ أُسافرْ معك)،وللمكان: (أيَّ مكانٍ تقصدْ أَقصدْ).ومن شواهدها القرآنية قوله تعالى: ((أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)).وردت (أيًّا) في هذه الآية الكريمة اسم شرط جازم،وهو مفعول به لفعل الشرط (تدعوا)،و(ما) زائدة.

هناك مجموعة من الأحكام التي تتعلّق بفعل الشرط وجملة الجواب،نوردها في الآتي:

أولا/ أحكام الجملة الشرطية:

١- سياق الشرط في العربية يجب أن يكون سياقا فعليًّا،أي أنَّ ما بعد أداة الشرط،الذي يُسمَّى جملة الشرط تجوّزا،يجب أنْ يكون فعلا،وإذا جيء باسم بعد أداة الشرط،فهي ليست جملة اسمية،ولا يُعرَب هذا الاسم مبتدأ،بل هو فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور بعده،ومنه قوله تعالى:

((وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ))

يُعرب (أحدٌ) فاعل لفعل محذوف يفسِّره المذكور بعده وهو (استجارك)،التقدير كما يراه النحاة (إنْ استجارك أحدٌ من المشركين استجارك ...)؛لأنَّ الشرط – كما صرَّح به النحاة – سياق فعليٌّ وليس سياقًا اسميًّا.

٢- امتناع أن يكون فعل الشرط طلبيا أو جامدا،فلا يصحُّ أنْ نقول: (إنْ اصفحْ عن المسيء يجتنبْ الإساءة)،ولا يصحُّ: (إنْ ليس الهواءُ هادئًا نرغبْ فيه).

٣- جواز مجيء فعل الشرط مضارعا أو ماضيا،ويجب جزمه،لفظا إنْ كان مضارعا،كقولنا: (إنْ تدرسْ تنجحْ)،ومحلا إنْ كان ماضيًا،كقولنا: (إنْ دَرَسْتَ تنجحْ).

٤- امتناع تصدير الجملة الشرطية بالحرف (قَدْ)،فلا يصحُّ أنْ نقول: (إنْ قَدْ يعدلْ القاضي يسعدْ الـمُتَّهمُ)؛لأنَّ مجيء (قد) بعد فعل الشرط يقتضي تحقيق وقوع فعل الشرط،مع أنَّ فعل الشرط يقتضي احتمال الامرين،وقوع معناه وعدم وقوعه؛لأن السياق شرطٌ.

٥- جواز حذف جملة الشرط (فعلها ومرفوعه معا)،بشرط وجود قرينة تدلُّ عليها،وقد ذكر ابن عقيل أنَّ حذف جملة الشرط قليل،ومنه قول الشاعر:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لها بِكُفْءٍ وإلاّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

حيث حذف الشاعر فعل الشرط،وقد استغنى عنه بالجواب،والتقدير: (وإلاّ تُطَلِّقْهَا يُعْلُ مفرقك الحسام).

٦- وجوب الترتيب بين أجزائها،فلا يجوز أنْ يتقدم فعلها،ولا شيء من معمولاتها على أداة الشرط.

٧- جملة الشرط لا محلَّ لها من الإعراب،فحين نقول: (مَنْ يُحسنْ يُجْزَ على إحسانه)،جملة الشرط (يُحْسِن) لا محل لها من الإعراب.

ثانيًا/ أحكام جملة الجواب:

١- الأصل فيها أنْ تكون فعلية،ويجوز أن تكون اسميَّة مقترنة بالفاء الرابطة لجواب الشرط،أو بإذا الفجائية التي لا محلَّ لها من الاعراب،في بعض الحالات التي تقتضي تصدر جملة الجواب الاسمية بالرابط،كقولنا: (مَنْ يدرسْ فهو ناجحٌ).وسنفصّل القول في مواضع اقتران هذه الجملة بالفاء.

٢- وجوب تأخيرها،فلا يجوز تقديمها ولا تقديم شيء من أجزائها ومعمولاتها على أداة الشرط،ولا على الجملة الشرطية.

٣- جواز حذفها والاستغناء بالشرط عنها،وذلك عندما يدلُّ عليها دليل،كقولنا: (أنتَ ظالمٌ إنْ فَعَلْتَ...)،فحُذِفَ الجواب لدلالة (أنت ظالمٌ) عليه،والتقدير: (فأنت ظالم)،وهو كثير في كلام العرب كما صرح به ابن عقيل.

٤- وجوب جزم فعلها،لفظًا إنْ كان مضارعًا،ومحلا إنْ كان ماضيًا،بشرط ألاّ تقترنَ به في الصورتين (الفاء) أو (إذا الفجائية)،وسيأتي تفصيل ذلك.

٥- وجوب اقترانها بـ (الفاء) أو (إذا) الفجائية،وكلاهما لا محلَّ لهما من الإعراب،وهما يفيدان الربط المعنوي بين جملتي الجواب والشرط،وحينئذ يكون الجواب جملة،اسمية كانت أو فعلية،فتكون في محلِّ جزم جملة جواب الشرط،ولا يكون الجواب فعلا،وذلك إذا كان الجواب نوعا من الأنواع التي لا تصلح لأنْ تكون شرطًا،وهي سبعة أنواع:

الأول: الجملة الطلبية: وتشمل الأمر،والنهي،والدعاء،والاستفهام وغيرها من أساليب الطلب،كقوله تعالى: ((قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي))،جملة جواب الشرط (فاتبعوني) وجب اقترانها بالفاء الرابطة لأنها لا تصلح أن تكون شرطا،لشمولها على أسلوب طلبي بصيغة الأمر.وكذلك قولنا: (ربِّ إنْ هفوتُ فلا تحرمْني المغفرةَ)،وهي في محلّ جزم.

الثاني: الجملة الفعلية التي فعلها جامد،كقوله تعالى:((وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ)).

الثالث: الجملة الفعلية المُصدَّرة بالحرف (قد)،كقوله تعالى:((مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ)).

الرابع: الجملة الفعلية المُصدَّرة بأحد حروفي التنفيس (السين،وسوف)،كقوله تعالى: ((وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ)).

الخامس: الجملة المُصدَّرة بأحد أحرف النفي الثلاثة (ما ، لن ، إنْ)،كقوله تعالى: ((وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا))،و ((وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا))،وقولنا: (مَنْ يستسلمْ للغضبِ فإنْ يلومَنَّ إلاّ نفسَهُ).

السادس: الجملة المبدوءة بكلمة لها الصدارة في الكلام،مثل (كأنَّ ، أدوات الشرط ، رُبَّ) وغيرها،كقوله تعالى: ((مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا)).

السابع: الجملة الاسمية،كقوله تعالى: ((فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ)).فيكون الجواب جملة اسمية وهو قوله (فهو كفَّارة له)،فهي في محل جزم جملة جواب الشرط.وهي كذلك في كلِّ ما تقدَّم.

وقد تُغني (إذا) الفجائية عن الفاء في الدخول على الجمل الاسمية،بشرط ألاّ تكون الجملة الاسمية دالة على طلب،ولا مسبوقة بنفي،ولا بناسخ،كقوله تعالى: ((وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)). فقد ربطت (إذا) الفجائية جواب الشرط الواقع جملة اسمية (هم يقنطون) بفعل الشرط،وهي تدل على المفاجأة لا محلَّ لها من الإعراب.

أحكام عامة تشترك بها جملتا الشرط وجوابه

١- جملة الشرط لابدّ أنْ تكون فعلية،وفعلها وحده هو فعل الشرط،سواء أكانت ماضوية أم مضارعية. أمَّا جملة الجواب فقد تكون فعلية (ماضوية أو مضارعية)،وقد تكون اسمية بشرط اقترانها بالفاء أو (إذا).

٢- عندما تكون جملتا الشرط وجوابه فعليتين،ففي فعلي الشرط والجواب أربع صور:

الاولى: أن يكون الفعلان مضارعين،وهو الأصل فيهما،ويكونان واجبي الجزم في اللفظ،كقوله تعالى: ((وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ)).أمَّا رفع الجواب فهو ضعيف،ومنه قول الشاعر:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنَّك إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ

برفع جواب الشرط (تُصْرَعُ)،وهو رأيٌ ضعيف يختصُّ بالضرورة الشعرية.

الثانية: أن يكون الفعلان ماضيين،فيُبْنَيان لفظا ويُجْزَمان محلا؛لأنَّهما فعل الشرط وجوابه،كقوله تعالى: ((إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ)).

الثالثة: أنْ يكون فعل الشرط ماضيا والجواب مضارعا،وهما مجزومان أيضا،ولكن الجزم في فعل الشرط يكون في المحل وليس في اللفظ،أمَّا في الجواب فيكون في اللفظ،وهو جزم جائز وليس واجبًا،فيجوز في جواب الشرط حينئذ الرفع،وكلاهما حسن عند ابن عقيل،كقوله تعالى: ((مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآَخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ)).وقد ورد فعل الجواب مجزوما،ويجوز فيه الرفع،كقولنا: (إنْ قامَ محمدٌ يقمْ عمرٌو) ويجوز (يقومُ) بالرفع.

الرابعة: أنْ يكون فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيًا،والجزم يبقى موجودا في فعل الشرط وجوابه،ولكنه في الجواب يكون في المحل؛لأنَّه مبنيٌّ في اللفظ،وهذه الصورة أضعف الصور وأقلّها،ومنه قول الشاعر:

مِنْ يَكِدْني بِسيّئٍ كُنْتَ منه كالشَّجَا بينَ حَلْقِهِ والوريدِ

٣- فيما يختصُّ بفعلي الشرط وجوابه من ناحية عطف فعل مضارع على أحدهما،ففيهما استعمالان:

الأول: يقع بعد الجواب فعل مضارع مقرون بالواو أو الفاء،وفي هذه الحالة تجوز في هذا الفعل ثلاثة أوجه: الجزم،والرفع،والنصب،وقد قُرئ بالثلاثة قوله تعالى: ((وإنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ)).وقد ورد الفعل (يغفرُ) بالرفع في قراءة المصحف. وللمتكلم أنْ يختار الوجه الذي يناسب السياق والمعنى،وبناء على كل وجهٍ يتحدَّد نوع (الواو) و (الفاء):

- في الرفع يكونان استئنافيتين،وما بعدهما كلام مُستأنَف.

- في النصب تكون الفاء للسببية،والواو للمعية،وهما عاطفتان مع السببية والمعية كما تقدم ذلك في نصب الفعل المضارع.

- في الجزم يكونان عاطفتين مجردتين من معنى السببية والمعية،فيكون الفعل المضارع بعدهما مجزوما؛لأنَّه معطوف على جواب الشرط المجزوم.

الثاني: يقع بعد فعل الشرط فعل مضارع مقرون بالواو أو الفاء،أي أنَّه يتوسَّط بين فعلي الشرط وجوابه،وعندئذٍ يجوز في هذا الفعل وجهان: النصب والجزم،ولا يجوز الرفع،كقوله تعالى: ((إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ))،فالفعل (يصبرْ) ورد مجزومًا،وأجاز النحاة فيه النصب،ويمتنع الرفع؛لأنَّ الاستئناف لا يصحُّ قبل أنْ تستوفي أداة الشرط جملتيها (الشرطية والجوابية معًا). وبناء على كلِّ وجهٍ يتحدَّد نوع (الواو) و (الفاء):

– في الجزم تكونان عاطفتين مجردتين من معنى السببية والمعية،فيكون الفعل المضارع بعدهما مجزوما؛لأنَّه معطوف على فعل الشرط المجزوم.

– في النصب تكون الفاء للسببية،والواو للمعية،وهما عاطفتان مع السببية والمعية.

وقد ورد منصوبًا في قول الشاعر:

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ ولا يَخْشَ ظُلْمًا ما أَقَامَ ولا هَضْبَا

اجتماع الشرط والقسم

كلٌّ من الشرط والقسم يتطلَّب جوابًا خاصًا به،يتميَّز بعلامة أو أكثر ينفرد بها،دون الآخر.فجواب الشرط الجازم لابدَّ أنْ يكون مجزوما،إمَّا لفظًا إذا كان فعلا مضارعا،وإمَّا محلا إذا فعلا ماضيا أو من الأنواع التي يجب اقترانها بالفاء أو إذا الفجائية.

أمَّا جواب القسم فيمتنع جزمه.مع ملاحظة أنَّ جملة جواب القسم لا محلَّ لها من الإعراب،وهو يختلف عن جواب الشرط فيما يتعلق بتوكيده،بحسب نوع جملة الجواب،وفق الآتي:

١- إنْ كانت جملة جواب القسم مُضارعية مُثبتة أُكّدت باللام والنون معًا،نحو: (واللهِ لأبذُلَنَّ جهدي في مساعدة المحتاج)،وتُسمَّى هذه اللام المفتوحة (لام جواب القسم).

٢- إنْ كانت جملة جواب القسم ماضوية مُثبتة وماضيها مُتصرّف،فالغالب توكيدها بـ (اللام) و (قد) معًا،نحو: (واللهِ لقد فاز أهل الخير).

٣- إنْ كانت جملة جواب القسم ماضوية مُثبتة وماضيها جامد غير (ليس)،فالأكثر توكيدها بـ (اللام) فقط،نحو: (واللهِ لَنِعْمَ الرجل عليٌّ).فإنْ كان الماضي الجامد (ليس) لم يُؤكَّد بشيء،نحو: (واللهِ ليس المذنبُ محبوبًا).

٤- إنْ كانت جملة جواب القسم فعلية منفيَّة بالحرف (ما) أو (لا) أو (إنْ) وجب تجريدها من اللام،سواء أكانت ماضوية أو مضارعية،نحو: (واللهِ ما يقومُ زيدٌ ، ولا يقومُ زيدٌ ، وإنْ يقومُ زيدٌ).

٥- إنْ كانت جملة جواب القسم اسمية مثبة فالأغلب توكيدها بـ (اللام) و (إنَّ) معًا،أو أحدهما،نحو: (تاللهِ إنَّ الظالمَ لَخَاسرٌ) و ((تاللهِ إنَّ الظالمَ خاسرٌ). فإنْ كانت الجملة الاسمية منفية فحكمها حكم الجملة الفعلية المنفية من وجوب تجريدها من اللام،نحو: (تاللهِ ما الظلمُ منتصرٌ).

اجتماع الشرط والقسم وحذف جواب أحدهما:

إذا اجتمع شرط وقسم فالأصل أنْ يكون لكلٍّ منهما جواب،غير أنَّ العرب حذفوا جواب أحدهما اكتفاء بجواب الآخر الذي يُغني عنه،ولهذا الحذفِ أحكام:

الاول: اذا اجتمع شرط وقسم وجب حذف جواب المتأخّر منهما،لدلالة المتقدم عليه،كقولنا: (إنْ قام زيدٌ واللهِ يَقُمْ عمرٌو) الفعل (يقمْ) ورد مجزوما؛لأنَّه جوابٌ للشرط المتقدم،وقد حُذِفَ جواب القسم لدلالة المتقدّم عليه،فلا يصحُّ أنْ نقول: (إنْ قام زيدٌ واللهِ لَيَقُومَنَّ عمرٌو)؛لأنَّ المتقدمَ شرطٌ.أمَّا إذا قلنا: (واللهِ إنْ يَقُمْ زيدٌ لَيَقُومَنَّ عمرٌو) فيجب حذف جواب الشرط ورفع الفعل (يقومَنَّ)؛لأنَّ المتقدّمَ قسمٌ. ومن الشواهد القرآنية على ذلك،قوله تعالى:

((لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيد))

تُسمَّى اللام في (لَئِنْ) موطّئة للقسم،أي أنَّها تدلُّ على قسم محذوف قبل (إنْ) الشرطية،والأصل (واللهِ لَئِنْ ...)،لذلك جاء الجواب مرفوعا،وهو قوله تعالى (لأزيدنَّكم) المؤكّد باللام؛لأنَّها جملة فعلية فعلها مُثبت،وهو جواب القسم،أمَّا جواب الشرط فقد حُذِفَ لتأخُّره ودلالة جواب القسم عليه.

وقد جاء قليلا ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدُّم القسم،ومنه قول الشاعر:

لَئِنْ مُنيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ معركةٍ لا تُلْفِنَا عن دِمَاءِ القومِ ننتَفِلُ

فقد جعل الشاعر الجواب للشرط وهو (لا تُلْفِنا)،على الرغم من تأخُّر الشرط وتقدُّم القسم،وكان القياس أن يكون مرفوعا جوابًا للقسم المتقدّم.

الثاني: إذا اجتمع شرط وقسم وسبقهما ما يحتاج الى خبر،فالأرجح أنْ يكون الجواب للشرط مطلقا،سواء أكان متقدما على القسم أم مُتأخّرًا،نحو: (زيدٌ واللهِ إنْ يَقُمْ أُكرمْه)،فيكون (أُكرمْه) مجزوما لأنَّه جواب للشرط وإنْ كان الشرط مُتأخّرًا؛لأنَّه تقدم على الشرط والقسم ما يحتاج الى خبر وهو (زيدٌ).

نشكر حسن إصغائكم

أ.د. علي خلو الحواس